أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل
حالة دراسية عن العراق

د. سعد عجيل شهاب(*) م. عصمت بكر أحمد(**)

الملخص

تؤثر التنمية الاقتصادية على اتجاهات توزيع الدخل الفردي ، حيث يكون التفاوت متزايد في بداية عملية التنمية ، ثم ينخفض في المراحل الأخيرة . واخذ العراق كحالة دراسية لذلك للمدة (1971-1988) معتمدين في ذلك على أسلوب التحليل والمقارنة وكذلك معامل جيني في قياس درجة التفاوت . وقد تبين أن التفاوت في توزيع الدخل في العراق وخلال المدة المدروسة ازداد ولم يحدث تضييق لفجوة التفاوت وهذا يخالف فرضية البحث المبنية على فرضية كوزنتس القائلة بان نمط التفاوت يكون متزايد في بداية عملية التنمية ، ثم ينخفض في المراحل اللاحقة للتنمية .

The effect of economic development in income distribution – study case of Iraq

ABSTRACT

The economic development influence on trends of personal income distribution , so the inequality is high at the beginning of the development process , then reduces at later stages , and Iraq is study case for the period (1971-1988) , depending on the method of analysis and contrast , and Gine coefficient in measuring the degree of inequality . It has been found out that the distribution of the income on Iraq during the period of study the inequality has increased and take place not to narrow that inequality and this controversed the adopted research hypothesis which relys on kuznets hypothesis which suggests the pattern of inequality became increase in the beginning of the development process , then reducing at the coming stages .

أولاً: المقدمة

تناول الأدب الاقتصادي ومنذ مدة ليست بالقصيرة العلاقة التبادلية بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل، فهناك من يعتبر التفاوت في توزيع الدخل عاملاً محفزاً للتنمية ، في

(*) أستاذ مساعد ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.

(**) مدرس ، قسم الاقتصاد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.

حين اعتبره آخرون عامل معوق للتنمية الاقتصادية. فالاقتصاديون الكلاسيك يقرون بان التفاوت في الدخل محرك للنمو الاقتصادي، وذلك عن طريق زيادة الادخارات لدى الأغنياء والذين يمتازون بارتفاع الميل الحدي للادخار، ومن ثم استثمار هذه الادخارات وبذلك يعمل التفاوت على تعزيز النمو الاقتصادي. ونقول هنا أن ما ذكره الاقتصاديين الكلاسيك في هذا المجال، يكون صحيحاً في حالة استخدام تلك المدخرات في العملية الاستثمارية النافعة للتنمية الاقتصادية، إلا أن الملاحظ في الدول النامية أن تلك المدخرات تذهب إلى قنوات أخرى، بعيدة عن مجالات الاستثمار، التي تعزز التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وخير مثال عندنا في العراق، بعد الاحتلال الأمريكي بالذات، حيث تكونت كتلة نقدية كبيرة – مردها لعوائد النفط الضخمة – لم يتم استثمارها بطريقة اقتصادية صحيحة، تخدم تنمية البلد وبنيته التحتية، سواءً من قبل الأجهزة التنفيذية في الحكومة أو الأغنياء الجدد الذين ظهروا بعد الاحتلال.

من جانب آخر نلاحظ أن الكينزيين بعكس ما ذهب إليه الكلاسيك حيث يؤكدون على أن التفاوت في توزيع الدخل يؤدي إلى نقص الدخول لدى الأفراد، والذين يشكلون الغالبية من السكان، وبالتالي يقل الطلب الكلي الفعال، وهذا يعيق النمو الاقتصادي. يضاف إلى هذا أن التفاوت في الدخول يزيد من استهلاك السلع التفاخرية لدى أصحاب الدخول المرتفعة ومن استيرادها والتي هي عامل معوق أكثر من كونها عامل تقدم.

أما العلاقة التبادلية الثانية، فهي تأثير التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل وهذا ما سيتطرق إليه البحث حيث تؤثر عملية التنمية الاقتصادية على اتجاهات توزيع الدخل بين فئات المجتمع المختلفة، وقد اخذ العراق كحالة دراسية، لمدة زمنية مداها (18) سنة ابتداءً بعام 1971 وانتهاءً بعام 1988، حيث تم في عام 1971 انجاز بحث موسع لميزانية الأسرة العراقية غطى كافة مناطق العراق، أما نهاية المدة الزمنية فقد حددتها البيانات الإحصائية المتوفرة لأخر بحث منشور ومتوفر اجري عام 1988، وباعتقادنا أن تلك المدة كافية يمكن على أساسها الوقوف على طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل بالرغم من أن عقد الثمانينات احتوى على خطط استثمارية سنوية، كما أن بياناتها قد تبدو قديمة ولكن ما الضير في ذلك مادام الهدف هو تسليط الضوء على حقبة تاريخية تعالت فيها أصوات تطبيق الاشتراكية تزامناً مع صرخات فئات محرومة كثيرة.

مشكلة البحث:

تعد التنمية الاقتصادية من الأهداف التي وضعتها الدول وبالأخص النامية، من اجل تحقيق التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، وقد اتخذت غالبية تلك الدول التخطيط بشقيه الاقتصادي والاجتماعي، كي تحقق مستوى معاشي مقبول لأفرادها، وبما أن التخطيط هو الوسيلة لتحقيق

التنمية في تلك الدول، فانه من اجل الوصول إلى هذا الهدف يكون أمامنا خيـــاران، أولهمـــا أن تتحمل الدولة جزء من التضحية في التنمية من اجل العدالة الاجتماعية (توزيع عادل للدخل بـــين الأفراد) إلا أن هذا يحقق تنمية اقتصادية بطيئة، وقد يجعلها تبتعد كثيراً عن مطاف غالبية الدول، أما الخيار الثاني فهو الإسراع في التنمية الاقتصادية وفق سياسات طموحة، بغض النظر عن ما تفرزه العملية التنموية من ازدياد التفاوت في توزيع الدخل، وهنا تثار التساؤلات الآتية:

1- إلى أي مدى يمكن للدول النامية أن تتهاون في مسألة توزيع الدخل من اجل تحقيـــق تنميـــة اقتصادية مقبولة.
2- هل هناك إمكانية لتتماشى السياسة التي تتبعها الدول النامية في التنمية اقتصادية مع توزيـــع أكثر عدالة للدخل بحيث لا تنفصل السياستين عن بعضها.
3- هل أن التنمية الاقتصادية المشوهة في العراق والتي تم تطبقيها من خلال ما سمي بـــالخطط القومية الشاملة التي شعارها الإنسان هدف الثورة ووسيلتها، قد حققت تقدماً في مجال عدالة توزيع الدخل.

فرضية البحث:

بنيت فرضية البحث على العلاقة القائمة بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل، والمشتقة من الفرضية المقدمة من كوزنتس Kuznetes والقائلة بان السلوك العام للتفاوت يكون على شكل الحرف (U) المعكوس حيث يكون التفاوت متزايد في بداية عملية التنميـــة، ثـــم يـــنخفض فـــي المراحل الأخيرة، معتبرين في ذلك بداية التنمية الاقتصادية عام 1970 والمرحلة اللاحقة للتنمية عام 1988 وهي تنتهي مع عام توفر البيانات المتاحة عن العراق.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على وجهات النظر المختلفة في مجال التنميـــة الاقتـــصادية، وأثرها على توزيع الدخل، من خلال دراسات مختارة، أجريت لبعض الدول الناميـــة باســـتخدام الأسلوب التحليلي المقارن، ومن ثم اختبار فرضية كوزنتس في العراق كحالة دراسية، ولمعرفـــة هل تم تضييق أو توسع فجوة التفاوت اثر التنمية الاقتصادية التي طبقت في العراق.

منهج البحث:

يعتمد البحث أسلوب التحليل والمقارنة لاتجاهات توزيع الدخل في العراق بين الفئـــات الدخلية المختلفة، مع مقارنة درجات التفاوت في ذلك التوزيع خلال الدراسة مستندين فـــي ذلـــك على معامل جيني Gine Coefficient لقياس درجة التفاوت، بالاعتماد على مـــصادر تخـــص الموضوع، وما تم طرحه من أراء واستخلاصات في البحوث والنشريات والدراسات المتيـــسرة والمتعلقة بهذه المسألة.

ثانيا: دراسات تجريبية سابقة

عند إجراء التحليل فيما يتعلق بأثر التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل في الدول النامية، فانه من الضروري الوقوف على العناصر الهيكلية لاقتصاديات تلك الدول، حيث أن الاختلافات القطاعية والإقليمية متفاوتة جداً إذا قورنت بما هي عليه في الدول الصناعية، وهذه من المسائل المهمة، إلا أن الصعوبة تكمن في المعرفة الدقيقة عن الطبيعة القطاعية والإقليمية في الدول النامية، وكذلك تحديد العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية وتحليلها كما أن التغييرات التي ترافق مرحلة التنمية الاقتصادية ، وكذلك توزيع الدخل، تختلف هي الأخرى عن ما هو في الدول المتقدمة، لهذا فان الخطوة الأولى تتم عند تفسير توزيع الدخل بين القطاعات الاقتصادية وعناصر الإنتاج، ومن ثم تقسيم ذلك التوزيع بين الأفراد والأسر.

أن توزيع كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي يعتبر مهم في هذا المجال حيث أجريت دراسات عدة في السبعينات من القرن الماضي عن أثر الاستثمار في رأس المال البشري في زيادة المدخرات الفردية ، ولعل أهمها ما قام به كل من جونسون (Johnson, 1971 :1-13) ومينسر (Mincer, 1970 :1-26) وساهوتا (Sahota, 1978: 1-22).

من المفيد أن نذكر هنا أن نظرية رأس المال البشري وحتى النظريات الأخرى مثل نظرية الميراث والنظريات التصادفية ونظرية القدرة، تعد ذات أهمية كبيرة في مسألة توزيع الدخل، إلا انه لحد ألان لم تتبلور نظرية متكاملة لتوزيع الدخل للدول النامية أو الصناعية، ولكن هناك محالات لتفسير توزيع الدخل، حاولت أن تدمج العناصر ذات العلاقة بكل من الأشخاص والهيكل الاقتصادي والاجتماعي، ويعد كريلجيس Criliches من الرواد في ذلك، عندما نشر نموذجه عام 1977 والمتكون من عدة متغيرات تؤثر على إمكانية الكسب المادي مثل التوليفة العائلية والقدرة المكتسبة والتعليم والمكاسب المادية وغيرها.(Criliches, 1977: 1-26)

ولعل أولى الدراسات وأكثرها نضجاً والتي ربطت بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل تلك التي قدمها كوزنتس عام 1955 (Kuznets,1955:1-28) ومن ثم طورها بدراسة ثانية عام 1963 (Kuznetes, 1963: 1-80) والتي مفادها أن السلوك العام للتفاوت يكون على شكل الحرف (U) المعكوس والتي تعني أن نمط التفاوت يكون متزايد في بداية التنمية الاقتصادية، ثم ينخفض مع المراحل اللاحقة للتنمية، بمعنى أن النمو يميل في المراحل الأولى للتنمية للتركز، في القطاع الحضري في الاقتصاد والذي يكون في ذلك الوقت صغيراً بمفهوم التشغيل وهناك أسباب متعددة يكون التفاوت في توزيع الدخل ضمن القطاع الحديث (الحضري) المتوسع اكبر من التفاوت ضمن القطاع التقليدي (الزراعي)، وحتى إذا فرضنا جدلاً، أن الفجوة بين متوسط الدخول في القطاعين بقيت ثابتة وبقى التفاوت لكلا القطاعين ثابت، فان معامل جيني – الذي يقيس

التفاوت في توزيع الدخل وسنتطرق له لاحقاً – قد يزداد عندما يبدأ القطاع الحديث الصغير بالتوسع على حساب القطاع التقليدي.

بعد تلك الدراستين لكوزنتس، كان لابد لعلماء الاقتصاد أن يتتبعوا فرضيته، حيث أعطيت تفسيرات حول العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل في الدول النامية. فقد نشر اهلواليا (Ahluwalia, May 1976: 128-135) دراسة أوضح من خلالها أن الدول النامية عانت عندما ولجت عملية التنمية الاقتصادية من ظاهرة ضارة، ليس فقط في زيادة التفاوت في توزيع الدخل ولكن ايضاً في انخفاض الدخول المطلقة للفئات الدخلية المنخفضة، لان معدل النمو السكاني يكون عالي في هذه الدول قياساً بالدول المتقدمة، وقد ميز اهلواليا بين نوعين من العلاقات التي حصلت، الأولى في الأجل القصير تتعلق بالعلاقة بين التفاوت ومعدل النمو والثانية تكون في الأجل الطويل وهي علاقة عامة توضح درجة التفاوت ومستوى التنمية، وقد وجد أن الحصة الداخلية لفئات الدخل الواطئ في بداية عملية التنمية انخفضت في معظم الدول النامية التي شملتها دراسته، ومن ثم ارتفعت بزيادة الناتج القومي الإجمالي للفرد بينما الحصة الداخلية للفئات العليا ارتفعت في بداية التنمية ثم أخذت بالانخفاض تدريجياً، كما أن كل من الدراسات التي أجراها جنري Chenery وسيركوين Syrquin عام 1975 ولا يدال Lydall عام 1977 وسوامي Swam uhl 1967 جاءت متشابهة للنتائج التي توصل اليها كوزنتس واهلواليا.

إلا أن هناك من لا يتفق مع ما ذهب إليه كوزنتس واهلواليا ، حيث يقول كل من (Deininger & Squire ,1996)عند اختبار حركة النمو الاقتصادي والفقر ، انه لا صحة للأثر السلبي للنمو الاقتصادي على توزيع الدخل ، فمن بين 15 بلداً متقدماً شملتهم الدراسة التي قاما بها 1996 أن هناك بلدان فقط ارتفع معامل جيني أكثر من نسبة 2.5 خلال المدة 1960 – 1992 .

من الجدير بالذكر، أن بعض النقاشات الحديثة ركزت على ظاهرة الأجل القصير، حيث أن معدلات النمو العالي في بعض الدول الأقل تقدما مثل البرازيل كانت واضحة نسبياً في تلك الفترة القصيرة، مما أدى إلى زيادة في تفاوت الدخل.

إن الاستنتاج المهم في هذا والذي ايضاً وضحته دراسات سابقة (Ahluwaliya, 1976: 307-342) هو انه ينبغي أن يمضي وقت طويل قبل أن تزداد الحصة النسبية للدخل للفئات ذات الدخل الواطيء، وبالرغم من أن هذا لا يعني بالضرورة انخفاض دخلهم المطلق، بل أن هذه الفئات ستحصل على دخل حقيقي متواضع لفترة طويلة من الزمن، وان معظم الحالات قد يزداد الفقر المطلق وهي الحالة التي كانت سائدة في الدول النامية حتى منتصف السبعينات من القرن الماضي ، وفي هذا المجال ينبغي أن نؤشر أن دراسات الدول تغطي فترات زمنية قصيرة، مما يعني أن نمط التغيير بعيد الأجل سوف لن يكون واضحاً بتأثيرات التقلبات قصيرة الأجل.

عليه يمكن القول، انه لا توجد معوقات كبيرة لانجاز تنمية اقتصادية سريعة متضمنة زيادة في متوسط الدخل الفردي، ومرافقة لدرجة مقبولة في العدالة التوزيعية في حالة سعي الدولة لبلوغ توليفة بين عدالة توزيع الدخل وكفاية الإنتاج واخذين بنظر الاعتبار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة (Samare, 1980: 284) وكذلك (Arne, 1987: 146-147) ومن الدراسات التي تدعم هذا الاتجاه، ما قدمته من تحليل الدراسة التي قام بها كل من رانيز Rains وفي Fei وكو Kuo عن تايوان، حيث تبين ضعف تطبيق فرضية كوزنتس وان العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل لا تعمل، مما حدا بهم إلى وضع فرضية بديلة إلى حد ما تقوم على زيادة إنتاجية القطاع الزراعي ، وتحديث التصنيع فيه، مما يؤدي إلى تكوين حالة من الموازنة بين القطاع الحديث (الصناعي) والقطاع التقليدي (الزراعي) وبالتالي يكون هناك تخفيف لأثر التنمية على توزيع الدخل (Fei, Rains and Kuo, 1978: 17-53).

ومن الدراسات التي أجريت في السبعينات،الدراسة التي قام بها كلاين (Cline, 1975: 380) على مجموعة من الدول الأسيوية، والتي شككت في أن لتفاوت توزيع الدخل اثر ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الادخار لدى الفئات المرتفعة الدخل ولكافة الدول المدروسة، حيث لاحظ أن الفلبين وسريلانكا، وبالرغم من التفاوت في توزيع الدخل فيهما أعلى مما هو عليه في تايوان أو اليابان، إلا أن الادخار فيهما منخفض في حين كان الادخار مرتفع في كل من تايوان واليابان.

على كل حال، هناك عدد قليل من الدول النامية التي عملت بصورة استثنائية في جانب النمو وهناك أدلة على انه في حالات عديدة بدا انه من الممكن انجاز نمو سريع بدون تدهور في توزيع الدخل . فكل من (هونغ كونغ و تايلاند) حسنت توزيع الدخل فيها، وقد خططت (كوريا الجنوبية) لتعزيز معدل نمو سريع في الستينات بحيث تحافظ على توزيع عادل نسبياً للدخل، على الرغم من أن هناك دراسات دللت على تزايد التفاوت في توزيع الدخل في السبعينات، إلا أن التوسع السريع في الاستخدام، وفي إجمالي الدخل في كل من (كوريا الجنوبية وتايوان) قد ساهم بدرجة كبيرة في تقليل الفقر، أما في حالة الصين فقد كان توزيع الدخل عادلاً حتى المدة التي سبقت الإصلاح إذا قيست بمعايير آسيا ، إلا أنه بعد ذلك ازداد التفاوت ، ولكن إذا أخذنا الزيادة السريعة في الإنتاج الزراعي فإن الفقر يعتبر أيضاً قد تقلص بشكل محسوس. (Arne and Chinn, 1977: 65-79) لقد أجريت دراسات حديثة على التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة مثل ايطاليا وبريطانيا وتبين بأن التفاوت ازداد مع مراحل النمو الاقتصادي. (Hirsch & Gurria & Atkinson,2008:2-3) ، أما على صعيد دول شرق آسيا فان الدراسة الحديثة التي قام بها (Krongkaew & Matzin, 2007:1-27) لإيجاد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في

توزيع الدخل في دول شرق آسيا الثمانية هي الصين واندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام والتي اغلبها حققت نمواً اقتصادياً عالياً من خلال زيادات مختلفة في متوسط دخل الفرد إلا أن توزيع الدخل فيها كان ذو أنماط مختلفة من بلد لآخر مما جعل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل غير متشابه هو الآخر حيث انخفض معامل جيني من 0.34 عام 1965 إلى 0.32 عام 1999 في كوريا وكذلك انخفض معامل جيني من 0.50 عام 1966 إلى 0.47 عام 1999 في سنغافورة ومن 0.34 عام 1976 إلى 0.33 عام 2002 في اندونيسيا ومن 0.51 عام 1970 إلى 0.46 عام 2004 في ماليزيا ، في حين حدث ارتفاع في هذا المعامل في كل من الصين والفلبين وتايلاند وفيتنام فقد ارتفع في الصين من 0.29 عام 1981 إلى 0.46 عام 2000 وفي الفلبين من0.49 عام 1961 إلى 0.51 عام 2000 وفي تايلاند من 0.41 عام 1962 إلى 0.50 عام 2002 وفي فيتنام من 0.33 عام 1993 إلى 0.41 عام 2001 .

ثالثاً: التنمية الاقتصادية واتجاهات توزيع الدخل في العراق:

اعتمد المخطط الاقتصادي العراقي اهدافاً اقتصادية واجتماعية، وصولاً لتحقيق تنمية اقتصادية، وذلك من خلال الخطط الاقتصادية الأربعة، ابتدأ بعام 1970 وحتى عام 1985 إضافة للخطط الاستثمارية السنوية التي تلتها. وبناءً على التحليل العلمي لتلك الخطط – والتي رافقتها اختناقات في تحقيق أهدافها المعلنة والتي استهدفت إقامة البناء الاشتراكي وتعزيزه واعتبره من المهام المركزية التي ينبغي الوصول أليها عن طريق رفع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الشرائية لدخول الأفراد وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحسين الخدمات العامة ونشرها في مناطق العراق المختلفة وبين فئات المجتمع بصورة متجانسة – يمكن القول أنها لم ترتقي إلى مستوى المحاولات الجادة ولم تتمكن من تحقيق أهدافها المثبتة عند إعلانها كخطط قومية شاملة. وفي ضوء المؤشرات الكلية للنمو الاقتصادي، فقد حدثت زيادات كبيرة في الدخل القومي، انعكست على متوسط دخل الفرد وبالأخص بعد منتصف السبعينات جاءت تلك الزيادات نتيجة لتأميم النفط، ومن ثم زيادة عوائد النفط، والتي انعكست في زيادة الدخل القومي، الذي اثر على خطط التنمية ولم يتأثر بها ويزداد بسببها . وهنا يثار التسأول التالي فيما يخص التنمية الاقتصادية ، والتي قيل أنها أدت إلى زيادة في الدخل القومي وأثرت على مستوى معيشة الأفراد ، كيف تم توزيع ما وزع من زيادات في الدخل القومي بين الأفراد ؟ وهل أن التفاوت في توزيع الدخل ازداد مع بداية عملية التنمية، ومن ثم اخذ بالانخفاض في الفترات اللاحقة تماشياً مع شكل الحرف (U) المعكوس لمراحل التنمية المختلفة والتي جاء بها كوزنتس؟ أن هذان التساؤلان يفرضان هنا، من اجل الإجابة على فرضية البحث ومن ثم وصولاً لهدف البحث. ومن اجل هذا ننتقل في

الكلام، إلى مناقشة وتحليل طبيعة توزيع الدخل للمدة 1971–1988 ومن ثم الوقوف على اتجاهات ذلك التوزيع خلال تلك المدة.

يظهر جدول (1) أن متوسط الدخل لجميع فئات الأفراد في المجتمع، ازداد خلال مدة الدراسة باعتماد أسعار عام 1971 سنة الأساس. فبعد أن كان ذلك المتوسط (7.11) دينار عام 1971 ارتفع إلى (19.52) دينار عام 1988. من جهة أخرى فان توزيعه على الفئات المختلفة تمت بصورة متفاوتة فكان الدخل مرتفع للفئات العليا ومنخفض للفئات الدنيا. أما متوسط الدخل للأفراد للفئات الوسطية فيلاحظ انه اقل مما هو عليه عند مقارنته مع متوسط الدخل في الفئات العليا أو حتى مع المتوسط العام للفئات.

جدول (1) متوسط الدخل الشهري لفئات الأفراد المختلفة للمدة 1971–1988

100 = 1971

فئات الأفراد	1972 – 1971	1976	1979	1985	1988
5–0	2.80	2.64	3.43	4.17	4.88
10–5	3.30	3.28	4.37	5.51	7.46
15–10	3.55	4.05	5.14	6.26	7.85
20–15	3.55	4.96	5.64	7.01	9.65
25–20	3.56	4.96	6.30	7.70	9.65
30–25	4.45	4.98	6.64	7.95	11.36
35–30	4.45	6.33	7.51	9.09	11.78
40–35	4.80	6.36	7.54	9.60	11.81
45–40	5.38	6.37	8.73	10.51	13.95
50–45	5.38	7.42	8.75	11.12	13.95
55–50	5.80	7.87	9.83	12.00	16.33
60–55	6.38	8.02	10.19	13.19	17.30
65–60	6.38	9.23	11.07	14.28	19.35
70–65	7.20	9.56	12.77	15.57	22.37
75–70	8.00	10.70	13.13	15.57	22.39
80–75	8.31	11.88	15.23	17.29	25.99
85–80	9.58	13.10	16.32	19.80	27.47
90–85	10.94	15.50	17.93	23.45	36.96

38.79	33.39	22.55	18.52	13.80	95-90
61.10	56.00	40.16	33.79	24.67	100-95
19.52	14.97	11.56	9.49	7.11	المتوسط العام للفئات

المصدر: تم استخراج البيانات ومعالجتها من قبل الباحثان ، بالاعتماد على نشرات وزارة التخطيط العراقية المثبتة في نهاية قائمة المصادر.

إن هذا التوزيع المطلق للدخل، جعل الحصة النسبية له منخفضة للفئات الدنيا والمتوسطة، ومرتفعة للفئات العليا، وهذا يظهره جدول (2) حيث يلاحظ أن حصة ما يستلمه الفرد الواقع في الفئات واطئة الدخل ومتوسطة الدخل، منخفضة قياساً بالفئات مرتفعة الدخل والفئات القريبة منها مما يدل على أن هناك زيادة في تفاوت توزيع الدخل لكل سنة من سنوات الدراسة.

جدول 2 الحصة النسبية لمتوسط الدخل الشهري لفئات الأفراد المختلفة للمدة 1971-1988

1988	1985	1979	1976	1972 – 1971	فئات الأفراد
1.3	1.4	1.5	1.4	2.0	5-0
1.9	1.8	1.9	1.9	2.3	10-5
2.0	2.1	2.2	2.1	2.5	15-10
2.5	2.3	2.4	2.6	2.5	20-15
2.5	2.6	2.7	2.6	2.5	25-20
2.9	2.7	2.9	2.6	3.1	30-25
3.0	3.0	3.2	3.3	3.1	35-30
3.0	3.2	3.3	3.3	3.4	40-35
3.5	3.5	3.8	3.3	3.8	45-40
3.6	3.7	3.8	3.9	3.8	50-45
4.2	4.0	4.3	4.1	4.1	55-50
4.4	4.4	4.4	4.2	4.4	60-55
5.0	4.8	4.9	4.9	4.5	65-60
5.7	5.2	5.5	5.0	5.1	70-65
5.7	5.2	5.7	5.6	5.6	75-70

6.7	5.8	5.7	6.3	5.8	80-75
7.0	6.6	7.0	6.9	7.6	85-80
9.5	7.8	7.8	8.2	7.7	90-85
9.9	11.2	9.7	9.8	9.7	95-90
15.7	18.7	17.4	17.8	17.4	100-95
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	جميع الفئات

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

من جانب أخر، فان اتجاهات توزيع الدخل خلال المدة، تبين ارتفاع في التفاوت بين عامي 1971 و 1985 ومن ثم انخفاض في هذا التفاوت حتى عام 1988، إلا انه عند مقارنة توزيع الدخل لعام 1988 مع ما كان عليه عام 1971، يتبين أن درجة التفاوت ازدادت، ويتضح هذا من خلال ما يستلمه الفرد الواقع في الفئة عالية الدخل، قياساً بالفئات واطئة الدخل لكل عام، فعلى سبيل المثال، كان الفرد الواقع في الفئة عالية الدخل عام 1971 – 1972 يستلم (24.67) دينار وإذا قورنت بالفرد الواقع في الفئة واطئة الدخل والذي يستلم (2.8) دينار، يتضح أن حصة الأول تشكل حوالي 9 أضعاف حصة الثاني. أما في عام 1985 فان الفرد في الفئة عالية الدخل يستلم (56.00) دينار بينما يستلم الفرد في الفئة واطئة الدخل (4.17) دينار وتشكل نسبة الأول إلى الثاني 13 ضعفاً ، مما يدل على حدوث زيادة في اتجاه التفاوت في حين أن نسبة الأول إلى الثاني عام 1988 وصلت إلى 12 ضعفاً.

أن مقاييس التفاوت ومنها معامل جيني الذي اتخذ الصيغة الآتية: (Loehr, 1981: 99-102)

$$G = \frac{10000 \sum_{i=1}^{n} bi[ai + (ai + ci)]}{1000}$$

حيث أن:

G = معامل جيني

bi = النسبة المئوية لفئات الأفراد

ci = النسبة المئوية للدخول

(ai+ci) = النسبة المئوية التراكمية للدخول

$ai + (ai + ci)$ = النسبة المئوية التراكمية للدخول لكل فئة وللفئة التي تسبقها.

تظهر صحة ما ذهبنا إليه حيث بلغ معامل جيني عام 1971 – 1972 (32%) ارتفع إلى (34%) عام 1976، ومن ثم انخفض إلى (33%) عام 1979، إلا انه ارتفع أكثر عام 1985 حيث وصل إلى (36%) ومن ثم عاد مرة أخرى وانخفض قليلاً عام 1988 حيث بلغ (34%).

هذا يعني أن درجة التفاوت في توزيع الدخل، خلال المدة المدروسة، ازدادت ولم يحدث هناك تضييق لفجوة التفاوت وهذا يخالف فرضية البحث المبنية على فرضية كوزنتس والقائلة بان السلوك العام للتفاوت في توزيع الدخل، يكون على شكل حرف (U) المعكوس، حيث يكون نمط التفاوت متزايد في بداية عملية التنمية ثم ينخفض في المراحل اللاحقة للتنمية ، فيما إذا اعتبرنا المدة المدروسة مراحل تنمية اقتصادية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل البياني (1)

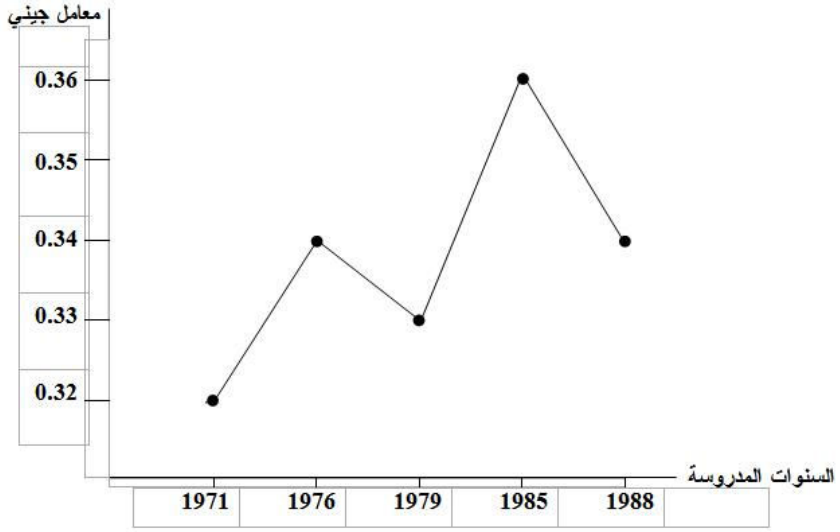

شكل بياني (1)

معامل جيني خلال المدة 1971-1988

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على النسب المئوية لمعامل جيني للمدة 1971-1988.

رابعاً: الاستنتاجات

1- أن تأثير التنمية الاقتصادية على توزيع الدخل، حسب ما جاء به كوزنتس لا يمكن اعتباره قاعدة عامة، نظراً لاختلاف الأساليب التي تتبعها كل دولة في عملية التنمية، حيث أن هناك

كثير من الدول النامية، أنجزت تنمية اقتصادية سريعة، متضمنة زيادة في متوسط الدخل القومي، ومرافقة لدرجة مقبولة من العدالة في التوزيع ، لهذا ينبغي زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، وتحديث التصنيع فيه، والاستفادة من الأثر التراكمي للثقافة والمعرفة، وخلق قوة عمل مدربة، وصهر المهارات وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية بشكل أكثر توازناً حتى يمكن للعدالة في توزيع الدخل أن تواكب ما تكونه التنمية من طفرات اقتصادية واجتماعية سريعة.

2- أن درجة تهاون الدول النامية في مسالة توزيع الدخل، من اجل إحداث تنمية اقتصادية مقبولة، يجب أن لا تكون كبيرة ومقترنة بتضحيات جسام في التنمية البشرية، وكأن التنمية اقتصادية وليست اقتصادية واجتماعية معاً حتى وان كان الهدف في النهاية، قائم على فرضية إعادة منافع التنمية بعد مرور مدة زمنية على التنمية الاقتصادية، لان ثمار التنمية الاقتصادية لا يمكن إضافتها فيما بعد، من اجل تحقيق توزيع دخلي مقبول. ويعود السبب في ذلك إلى أن نمط وتنظيم الإنتاج في عملية التنمية، يعطيان نمطاً معيناً للاستهلاك والتوزيع، يكون من الصعب تغييره، لهذا يجب أن يتحقق الجمع بين زيادة الإنتاج وتحقيق توزيع دخلي أفضل في وقت واحد، عند البدء بعملية التنمية الاقتصادية.

3- اتضح من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أنه ينبغي أن يمضي وقت طويل، قبل أن تزداد الحصة النسبية للدخل للفئات ذات الدخل الواطئ، بالرغم من أن هذا لا يعني بالضرورة انخفاض دخلهم المطلق، إلا أن هذه الفئات ستحصل على دخل حقيقي متواضع، حيث لاحظنا أن الدخل الحقيقي المطلق لكافة فئات المجتمع العراقي، ارتفع خلال مدة الدراسة مع بقاء الحصة النسبية لدخول الفئات ذات الدخل الواطئ منخفضة.

4- من المحتم إصابة انتقال أفراد من الفئة الفقيرة إلى الفئة الغنية أو بالعكس ، أثناء مدة الدراسة، تغير عن طريق انخفاض وارتفاع النسبة المئوية للأفراد المنتمين لهذه الفئات، ومع معرفتنا المسبقة بالأهمية القصوى لهذا الانتقال ، لم نتطرق إليه ، لجهلنا بالأفراد الحقيقيين الذين حصلوا على دخل أعلى وانتقلوا إلى فئة أعلى أو حصلوا على دخل اقل وبالتالي انتقلوا إلى فئة أدنى خلال مدة الدراسة.

5- لم تتفق نتائج الدراسة عن حالة العراق، مع فرضية البحث، المبنية على فرضية كوزنتس والقائلة أن التفاوت في توزيع الدخل، يزداد في المراحل المبكرة من عملية التنمية، ومن ثم يقل تدريجياً بعد مستوى معين منها، مع ملاحظة أن الزيادة والانخفاض في معامل جيني، خلال مدة الدراسة، كانت نسبية وقليلة.

المصادر

1. Ahluwalia , M.S. ,(may 1976) " Income distribution and development : some stylized facts " American economic review , No.2 , Vol.66 , p.128-135 .
2. …… , (1976) , " Inequality , poverty and development " , Journal of development economic , Vol.3 , p307-342 .
3. Arne , B, chin , D.L., (1977), "Distribution equality and economic growth , the case of Taiwan ", Economic development and cultural change , No.1 , Vol.26 , p.65-79 .
4. ……., (1987) , " Inequality and development " , in : Norman Grien mell , New York , p.146-147 .
5. Cline , W.R. , (1975) , " Distribution and development " , Journal of development economics , Vol.1 , p.380 .
6. Criliches , Z ., (1977), "Estimating the returns to schooling : some econometric problems " , Econometrica , No.1 , Vol.45, p1-26 .
7. Deininger , K & Squire , L, (1996) , http://www.inf.org/external/pubind.htm
8. Fei , J.h , Rains , G. and Kuo , S.W.Y., (1978), " Growth and family distribution of income by factor components " quarterly journal of economics , Vol.92, p17-53 .
9. Hirsch,M.&Gurria,A.,Atkinson,A.,(2008),http://www.oecd.org/document/25/0.3343,en_2649_201185_41530009_1_1_1_1,00.html.
10. Johnson , R.G., (1971) , "The Keynesian revolution and the monetaris counter revelation " , American economic review , No.2, Vol.61 , p.13 .
11. Krongkaew. M.& Matzin. R. , (2007) , http://www.netwrkideas.org/working/ may2007./02 2007.pdf
12. Kuznets , S. , (1955), "Economic growth and income inequality ", American economic review , No.1, Vol.XLV, p.1-28 .
13. ……., (1963), "Quantitive aspects of the economic growth of nations : Distribution of income size ", Economic development and cultural change , No.2 , p.1-80 .
14. Loher,W.,powlsons,(1981), ,"The economic of development and distribution ", Harcort brase Jovanovich, U.S.A., p.99-102 .
15. Mincer,J.,(1970), "The distribution of labor income : A survey with special reference to human capital approach ", Journal of economic literature , No.1,Vol.8 , p.1-26.
16. Sahota , G.S.,(1978), " The eories of personal distribution : A survey ", Journal of economic literature , No.1, Vol.XVI., p.1-22 .

17. Samare ,I,H., (1980), "The economic growth of Iraq : The role of oil revenues government policies and strategies since 1950 , PhD., thesis of economic university of Wales .

18. http://www.oecd.org/document/25/0.3343,en_2649_201185_41530009_1_1_1_1,00.html,krongkaew

مصادر البيانات:

1. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء أحوال المعيشة ، بحث ميزانية الأسرة وأحوالها المعيشية ، تموز (1971) . المرحلة الأولى .

2. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء أحوال المعيشة ، بحث ميزانية الأسرة وأحوالها المعيشية (1971-1972) ، ك2 1972 (المرحلة الثانية).

3. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء أحوال المعيشة ، بحث ميزانية الأسرة العراقية لسنة 1976 ، التقرير السنوي .

4. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاء وأحوال المعيشة ، نتائج بحث ميزانية الأسرة العراقية لسنة 1979 ، التقرير السنوي .

5. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة إحصاءات ميزانية الأسرة ، نتائج بحث ميزانية الأسرة ، التقرير نصف السنوي 1984-1985 .

6. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية مسوحات الأسرة ، المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسر لعام 1988 (تقرير الإنفاق) 1989 .

7. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعات الإحصائية للسنوات 1971 – 1988.